مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز

مخطوطة

رسالة في أمثلة التصريف

ملاحظات

ناقص آخره

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

جامعة أم القرى مكة المكرمة
عمادة شؤون المكتبات
قسم المخطوطات
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH
٢١٩
٤٩١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذي النعم الكثيرة العظام والصلوة على حبيبه =
محمد أفضل الانام وعلى اله البررة وصحبه الكرام وعلى متبعيه
باحسان الى يوم القيام فلما افضل علي ذو الفضل
العظيم بفضل الله لا زال في حسن حفظه تعالى فائضا عليه
فضل الله واستعد قريبا للتاديب والتفهيم وناسب مثله ان
التصريف في ابتداء التعليم وكان ما اشتهر منها محرفا ومحولا وغ
سمت الصواب مغيرا ومبدلا وعلى الزوائد وسوء الترتيب محتويا
وعن بعض المهمات عاريا وخاليا صحفه الناظرون والناسخون
بعضهم جهلة لا يستحيون وبعضهم عمدا يغيرون يزيدون =
وينقصون يريدون الاصلاح فيفسدون اردت ان
اصنف رسالة منطوية على ما لا بد منه في امثلة التصريف
مجردة عن الزوائد وما يستغني عنه في التصريف سائلا من الله
تعالى ومتضرعا اليه ان يعدني من السعداء وكل ما يعاب عليه
وان يجعله خالصا لوجهه الكريم واياي ممن اتى الله بقلب سليم

٢١٩
٤٩١٣

وان ينفع به ولدي الاعز وسائر الطالبين وان يغفر لخطيئتي
يوم الدين انه هو ارحم الراحمين مجيب اذا دعي دعوة الداعين
غفر الله تعالى لعبده قال امين مقدمة اعلم ان الصرف علم يبحث
عن الاحوال العارضة للمفردات حقيقة او حكما لذاتها من
غير مقارنتها للفظ اخر من حيث صورتها ومواد ها ما خوذتين
على وجه كلي وقولنا لذاتها من غير مقارنتها للفظ اخر يخرج الاعراب
والبناء فانهما عارضان للمفردات لكن لا من حيث هي مفردات
بل من حيث انها مركبات مع الغير واما بحثهم عن ادغام اخر احد =
اللفظين في قوله الاخر المماثل او المجانس له وامثاله ففي سبيل
الاستطراد لتكثير الفائدة وتوضيح هذا التعريف ان الوضع
وهو جعل اللفظ بازاء المعنى على نوعين شخصي سماعي هو تعيين
لفظ مادته وصورة الجزئيين للدلالة على معنى كنصر والعلم =
الباحث منه يسمى علم اللغة ونوعي قياسي هو تعيين صورة
كلمة مفردة او مع جزء من المادة زائد ما خوذ بالنوع شرعا لخصوص
فالاول كنصر فان صورته الكلمية في الفعل دالة على الزمان الماضي
والثاني كمنصور فان صورته مع الميم الزائد في اوله والواو بعد عينه
في الصفات دالة على من وقع عليه الحدث والعلم الباحث منه يسمى

علم

ط
وليس بمنه مقصورا على الصورة كما ظن فان الابدال الذي يعظم
من الصرف ولا دخل لون الصوت كذبح ومنزان وانما تغير الصورة
نحو قال اسد بحركة الواو والا لانه لابد الا معه
في حد الصرف ومن ضبعه وغايته ليصير الشارع على
بصيرة في طلبه ويميز المشروع عنده امتيازا تاما وفيزداد
سعيه وجده ولا ينقطع ولا يكون عبثا معه
ثم الهيئة الحاصلة من الحركات والسكنات معه
الصورة الهيئة الحاصلة من موضوع النحو المفرد
فعلم من هذا ان موضوع النحو المفرد
العربية من حيث الاعراب والبناء
مثلا ان يكون اصلا مادتها اصلا مادة لفظ موضوع
بالشخص الاعلى الحدث وغير ذلك
ثم فان مادتها مع الصورة المخصوصة دالة على حدث مخصوص
وليست المادة مستقلة فيها والا لدلة عليه مع كل من الصورة
الجنيدة وهو اثنان وليس كذلك معه
احترز عن نحو مسور ومفتوح فانها اسماء وليس فعلا معه

علم الصرف لكن ليس مقصورا عليه لما عرفت فبحث الصرف عن
الموضوعات والتغيرات القياسيين وذكر غير القياسي فيه
استطرادا لمشابهته القياسية بنوع ضبط يوجد فيه كما في الجموع
المكسرة السماعية فانها تذكر في الصرف على وجه يحصل به نوع تمام
لا من حيث خصوصياتها منتشرة فانها من تلك الحيثية تذكر في
اللغة وكذا المصادر الثلاثية والابواب ولتكثير الفائدة او غير
هما فقد علم مما ذكر ان موضوع علم المفردات المذكورة من الحيثية =
المخصوصة المعتبر عنها بالابنية اعني الفاظا باعتبار حركاتها وسكناتها
في غير اخرها واصولها وزائدها كلي وانما قلنا في غير اخرها اذ حركة
الاخر وسكونه لا يغير البناء ولذا جوزوا والترتيب فيها بحسب الا
صل عاوجر كلي وانما قلنا في غير اخرها اذ حركة الاخر وسكونه لا =
يغيران البناء ولذا جوزوا والاعلال في اخر الملحقات ثم اعلم ان
الكلمة معتبرة في الاصول بالجنسية وفي غيرها بالنوعية وكل حرف
من حروف التهجي نوع وكذا كل حركة من الحركات الثلثة ومطلق الحرف
والحركة جنس فمقتل ومنصر بناء واحد وكذا انصر وقاله ونصر وقيل
بخلاف اكرم واكرم وقاتل وقتل والاعراض الذاتية لها هي الاحوال
العارضة لها لذاتها اما الحاجة معنوية هي افادتها المعنى والبحث

احترز عن نحو مسور ومفتوح فانهما اسماء وليس فعلا

عنها هو المقصود الاصلي من الصرف كما مر تثنية وجمعا ومصغرا
ومنسوبا ومصدرا وماضيا وغيره من المشتقات والحاجة لفظية
كتخفيف الهمزة والادغام والاعلال والابدال والحذف واما خاتية فهي
الاستغناء في معرفة الالفاظ الكثيرة القياسية ومعانيها بسماع
واحد منها مع تفسيره من سماع الباءة وتغيير فيتمكن من الضبط
بسهولة ويأمن من الخطأ في تلفظها ويعرفها ان صدر من غيره
فهذه فائدة عظيمة بيان الاقتصار على ما ذكر من الامثلة المخلقة
لما كان بحث الصرف مقصورا على الموضوعات النوعية والتغيرات
القياسية وكان الاولى هي المقصودة الاصلية ومستلزمة
لمعرفة بعض النوع الثانية ومدار المعرفة بعضهم الاخر فانا انما
عرفنا ان قاله مغتر من قول لعالمنا ان البناء الموضوع بالنوع لما
فيه الثلاثي متحرك العين وسهل المعرفة للمبتدي بخلاف والثانية
اقتصرنا في هذه الرسالة عليها ثم انها على نوعين اشتقاقية
ما دل على الحدث وحده او مع غيره وغير اشتقاقية بخلافه كالمصغر
والمنسوب والتثنية والجمع ولما كان الاول اكثر عددا واستعمالا
وقائلة مع كون الثانية تطرق عليها بلا عكس ذكرنا امثلتها على
التفضيل وتركنا المصغر والمنسوب راسا لتعسر معرفتهما لكثرة
التغير

ع منه مطلق من الموضوع النوعي فصل فانما تدرك

ح الصرف تفسيره بعرف نحو وينصرفها الامثلة وغيرها
ع سماع وباءة من الخطأ من تغيرها وتعرفه من
ن عارفا بالصرف والافتقاج في كل الى السماع

التغير فيهما واكتفينا من التثنية والجمع بما نطرق عليه
الاسماء الاشتقاقية لظهور المقايسة لعدم كثرة التغيير
فيها ثم ان تلك الموضوعات الاشتقاقية انما يجوز لنا القياس
فيها اذا سمعنا واحدا منها في بابه وليس لنا ان ننقله
الى باب اخر بدون السماع فاذا سمعنا فسنا فيه ايضا و
هكذا في كل باب والثلاثي المجرد لا بد من سماع حركة العين
في الماضي والمضارع لا تسماعي وكذا مصدره المؤكد لكن
لما كان اصل الجميع على قول ما رضينا بتركه بالكلية بل
ذكرنا من كل باب وزنه الغالب فيه لقربه من القياس وفي
قياسية بعضها شروط اخر سنذكرها انشاء الله تعالى
فظهر من هذا احتياجنا الى معرفة الابواب وان كانت معلومة
فلا بد ان نبينها قبل الموضوعات النوعية بيان الابواب
مجموع ما ثبت منها باستقراء احد واربعون ونذكرها
للضبط والترتيب الموضوع النوعي الاشتقاقي في ماضيه
المفرد المذكر الغائب اما مجردا او مزيدا فيه والمجرد لا يكون حرفه
الاصول اقل من الثلثة اذ لا بد من حرف يتحرك للابتداء
واخر ساكن للوقف عليه فلما ثنائيا في الصفة كرهوا

مقارنتهما وفصلوا بينهما بحرف فلا يعتبر فيه حركة ولا سكون
ولا اكثر من الاربعة لكثرة تصرف الفعل ولانه ينفصل بالضمير
المرفوع ويصير كالجزء منه حتى يعد ان كلمة واحدة فالخماسي
فيه كالسداسي في الاسم وقد رفضوه لئلا يتوهم انه كلمتان
فالمجرد اما ثلاثي او رباعي والثلاثي لما كان اخف استعمل في معان
كثيرة مختلفة فوضعوا الابنية مختلفة لتدل على اختلاف المعنى
وتناسبا وهي ستة لانه لا يكون اوله الا مفتوحا لتعذر الابتداء
بالساكن وثقل الضمة والكسرة واما المبني للمفعول فقلته
استعمالا وبناء اذ لم من جميع الثلاثي هيئة واحدة وعروضه
لكل مبني للفاعل ولذا لم يعد بابا مستقلا بل ادرج في باب المبني
للفاعل ورعاية المناسبة بين اللفظ والمعنى سوغ الضم بل
اوجبه ولا وسط الا متحركا لئلا يلتبس بالمصدر في الوقف
واتصال الضمير فالاصل الغالب في مصدر الثلاثي هو الفعل
لكثرته والرجوع اليه اذا اريد المرة كذا قاله الخليل والحركة ثلثة
وقد عرفت انه لا دخل لحركة الاخر وسكونه في البناء فحصل
ثلثة ابنية ولما كان الفتح اخف استعمل في معان كثيرة واشير
اليها بتحريك عين المضارع بالحركات الثلث اذ فاؤه ساكنة

لتوالي

توالي الاربع حركات وقوبل من سببه وهو حرف المضارعة =
المفتوحة لخفتها وتعذر السكون لكن لما فات في الفتحتين
المخالفة التي هي الاصل اذ معنى الماضي مخالف لمعنى المضارع فيتطلب
اختلافا في العينين اذ هو الميزان كما سبق قبل ذلك الباب واشترط
فيه كون عينه او لامه حرف حلق ثقيلا لينجبر فوت الاصل بحصول
الخفة ولما لم يكثر المعنى في الكسرة كثرته في الفتحة وثقل
الصعود من الكسرة الى الضمة فتح عين مضارعها خفة بسقوط
الفاء فيعارض الاصل فوزعت فكسرت في بعضها رعاية لطرفيها
واما الضمة فوضعوها للصفات اللازمة وافعال الطبائع
المسلوب عنها اختيار صاحبها لمناسبتهما في اللزوم فان انضمام
احدى الشفتين الى الاخرى لازم في الضمة كلزوم انضمام تلك
الصفات الى صاحبها ولمشابهة تلك الصفات لما اسند
في المبني للمفعول في سلب الاختيار فكما ان الضمة جعلت
علامة له كما سيجيء جعلت ايضا علامة لما اشبهه واللزوم
اضم عين المضارع ايضا تحقيقا لمقتضى تلك المناسبة
والمشابهة اذ اللزوم في الصفات المذكورة وسلب الاختيار
والضمة في المبني للمفعول لا يختص بالماضي فحصل مما ذكرنا ان

انبية الثلاثي بالاصالة ثلثة وباعتبار المضارع سنة وان
الاصل ما اختلف حركة عينيه فلذا كثر كلمات واستعمالا وسمي بذ
عالم الابواب واستحق التقديم ثم المفتوح الماضي منها لخفتها وتقدم
الماضي ثم مضموم المضارع منه لعلوية الضمة وقد علم من هذ
اوجه تقديم الرابع على الخامس ووجه تقديمه على السادس
مع كونه قليلا جدا ولم يجئ من الصحيح الا على طريق الجواز والفرعية
واما الرباعي فلكثرة حروفه لم يجئ منه الا بناء واحد ولزم فيه
سكون احد حروفه لئلا يلزم توالي اربع حركات وعين العين اذا
للام الثانية تسكن عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك حملا على
الثلاثي ليكونا على وتيرة واحدة فلو اسكن اللام الاولى التقى ساكنان
ساكنان والتزم الفتح في البواقي للخفة واما المزيد فيه فنوعان
لانه ان زيد فيه على الثلاثي فمزيد الثلاثي وان زيد فيه على الرباعي
فمزيد الرباعي ولما كان هذا اصلا لبعض اقسام الاول قدمناه
فنقول زائده اما واحد او اثنان ولم يزد ثلثة لئلا يخرج من الا
عتدال ويظن انه كلمتان فالاول بناء واحد بزيادة التاء المفتوحة
في الاول والثاني بابان لان احد الزائدين فيه همزة وصل مكسورة
في اوله والثاني اما نون ساكنة بعد عينه قدمناه لتقدم

الزائد

الزائد وكذا في امثاله واما تكرير اللام الاخيرة مع الادغام فينقل
حركة الى اللام الاولى الساكنة ويجوز ان يكون الزائد الاولى لسكونها
والثانية تلك الاخرى لزيادة اسنب وكذا كل تكرير فان كان الاول
متحركا فالزائد الثاني بالاخلاف والفاء ساكنة في هذين البابين
واما مزيد الثلاثي فثلثة اصناف لان الزائد اما واحد او اثنان او
ثلثة لا غير لما مر المصنف الاول قسمان لانه اما ملحق بالرباعي او
غير ملحق ومعنى الالحاق جعل مثاله على هيئة مثاله ازيد منه
بان يزاد فيه حرف او اكثر ويجعل في مقابلة الحرف الاصلي من الاصل
وان كان فيه زائد جيئ به في النوع موضوعه في الاصل ويكون الزيادة
لمجرد الموازنة لبعامل معاملته في التكسير والتصغير والمصدر ونحوها
فاستخرج ليس ملحقا باحرنجم ولا مقتل بجعفر ولا اكوم
بدحرج والثاني احق بالتقديم لكثرة استعماله وافراده واصالته
بالنسبة الى الاول فهو ثلثة ابواب لان الزائد فيه اما من جنس
الاصول ولا يكون الا من جنس العين ليدغم اذ في الفاء لا يدغم
اصلا ولا في اللام عند اتصال الضمير المرفوع المحرك المتحرك
والتزم الفتح في الفاء والعين للخفة قدمناه على الثالث لكون
الزايد من جنس الاصول مع احتماله الاشتراك الثالث في محل الزيادة